



وثيقة معلومات المشروع / صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 21 فبراير 2018 | تقرير رقم: PIDISDSA23601



معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد	الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):
جمهورية مصر العربية	P157809	مشروع دعم إصلاح التعليم في مصر (P157809)	
المنطقة	التاريخ التقديري للتقييم المسبق	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	مجال الممارسة (الرئيسي)
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	7 فبراير 2018	18 أبريل 2018	التعليم
أداة التمويل	المقترض/المقترضون	هيئة إدارة التنفيذ	
تمويل المشروعات الاستثمارية	وزارة التعاون الدولي	وزارة التربية والتعليم الفني	

الأهداف الإنمائية المقترحة

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تحسين ظروف التدريس والتعلم في المدارس الحكومية.

المكونات

- المكون 1: تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة
- المكون 2: الارتقاء بفاعلية المعلمين والمديرين التربويين
- المكون 3: إصلاح نظام التقييم الشامل من أجل تحسين التحصيل العلمي للطلاب
- المكون 4: تعزيز مستويات تقديم الخدمات من خلال أنظمة التعليم القائمة على الربط الشبكي
- المكون 5: تدعيم تقديم الخدمات من خلال مبادرات على مستوى المنظومة التعليمية

التمويل (بالمليون دولار)

المبلغ	مصدر التمويل
1,500.00	(البلد) المقترض
500.00	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
2,000.00	التكلفة الكلية للمشروع

فئة تقييم التصنيف البيئي

ج - التقييم البيئي غير مطلوب

هل تم نقل وظائف الإشراف على الإجراءات الوقائية واعتمادها إلى المدير المعني بقطاع الممارسات؟ (لن يتم الإفصاح)

نعم



القرار

أجاز الاستعراض الاستمرار في الإعداد

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

ب. المقدمة والسياق العام

السياق العام الخاص بمصر

1. **شرعت مصر في تطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الجريئة.** ومصر بلد يندرج في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، ويُقدَّر عدد سكانها بنحو 96 مليون نسمة، ويبلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 2048 دولارًا أمريكيًا. وقد تمثل الإصلاح الاقتصادي الرئيسي في تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016 وذلك لمواجهة النقص الحاد في العملة الأجنبية. وساند ذلك إجراءات مهمة لضبط أوضاع المالية العامة، كان أبرزها تطبيق قانون القيمة المضافة في سبتمبر 2016، وتنفيذ زيادتين في أسعار الوقود لمختلف المنتجات؛ وزيادة رسوم استهلاك الكهرباء بمتوسط بلغ 40% في يوليو 2017؛ واحتواء فاتورة أجور القطاع العام. هذا بالإضافة إلى إصدار التشريعات المهمة والضرورية لتعزيز مناخ الأعمال، وجذب الاستثمارات، وتشجيع النمو، بما في ذلك إقرار قانون التراخيص الصناعية وقانون الاستثمار الجديد. وبلغ معدل النمو الاقتصادي 4.2% في السنة المالية 2017، وهو ما يتماشى مع معدل السنة السابقة الذي بلغ 4.3%، وذلك على الرغم من جهود ضبط أوضاع المالية العامة. وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن معدل النمو الاقتصادي قد وصل إلى 5.2% في الربع الأول من السنة المالية 2018 مقارنة بنسبة 3.8% في الفترة ربع السنوية نفسها من السنة الماضية. وتبدو آفاق النمو مواتية في المدى المتوسط بشرط الاستمرار في تطبيق السياسات والإصلاحات الداعمة للنمو. ومن المخاطر التي قد تُفسد هذه الآفاق تباطؤ وتيرة تطبيق الإصلاحات، الأمر الذي من شأنه تقويض استدامة المالية العامة والاستثمارات الخاصة. وفي السابق، كان المحرك الرئيسي لعجلة النمو هو الاستهلاك الخاص، لكن لا تزال مساهمة الاستثمارات الخاصة متواضعة في عملية النمو. وتمثل العائق أمام هذا في الإطار التنظيمي وبيئة الأعمال الحافلة بالتحديات، بالإضافة إلى اختلالات الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة.

2. **على الرغم من التعافي الاقتصادي الذي تشهده مصر في الوقت الحالي، وتراجع اختلالات الاقتصاد الكلي، لا تزال الظروف الاجتماعية حافلة بالتحديات.** ووفق بيانات مسح الأسر المعيشية لسنة 2015 (أحدث بيانات متاحة)¹، يمثل الفقراء ما نسبته 27.8% في المتوسط من تعداد سكان مصر البالغ 89 مليون نسمة. وفي الوقت نفسه، بلغت معدلات الفقر 60% في المناطق الريفية في صعيد مصر.² وبلغت معدلات البطالة 12% في نهاية السنة المالية 2017 مقارنة بما بلغ 12.5% في السنة المالية 2016، في حين بلغت معدلات البطالة بين الشباب 25.7%. واستجابة لذلك، تعمل الحكومة في الوقت الحالي على تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي من خلال توسيع نطاق برامج التحويلات النقدية وزيادة معاشات التضامن الاجتماعي ومخصصات دعم المواد الغذائية. وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعتها مصر على صعيد التنمية البشرية في مجالات: معدلات وفيات الأطفال، ومتوسط العمر المتوقع، ومعدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والإلمام بالقراءة والكتابة، لا تزال هناك تحديات جسام في ظل وجود تفاوتات كبيرة في إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وجودتها. ويتضح هذا بجلاء في إتاحة خدمات رياض الأطفال حيث يبلغ المعدل 59.6% في الوجه البحري بالمقارنة مع 27% في المحافظات النائية. ومن حيث التفاوت في مستويات الدخل، فإن إتاحة خدمات رياض الأطفال تبلغ 50% بين الشريحة الخمسية الأكثر ثراء بالمقارنة مع 33.6% بين الشريحة الأقل ثراء.

3. **يمثل النهوض بالتنمية البشرية أحد المحاور الثلاثة لرؤية مصر 2030.** ووُضعت هذه الرؤية في عام 2015 في إطار جهد وطني قائم على المشاركة قامت بتنسيقه وزارة التخطيط والإصلاح الإداري. وتتضمن هذه الرؤية خارطة طريق من أجل

¹ أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

² الرقم الحالي لتعداد السكان هو 96 مليون نسمة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).



التنمية الشاملة، وتعظيم المزايا التنافسية لتحقيق آمال المصريين في أن يحيا حياة كريمة. وهي تشمل على: (أ) بُعد اقتصادي يتعلّق بالتنمية الاقتصادية، والطاقة، والمعرفة، والابتكار والبحث العلمي، والشفافية، ومؤسسات الحكومة التي تتمتع بالكفاءة؛ (ب) بُعد اجتماعي يتضمّن العدالة الاجتماعية، والصحة، والتعليم والتدريب، والثقافة؛ و(ج) بُعد بيئي يتعلّق بالتنمية البيئية والحضرية. وتؤكد إستراتيجية رؤية 2030 على أنّ التعليم يجب أن يساهم مساهمة كبيرة في التحوّل الاجتماعي في مصر خلال الاثنتي عشرة سنة القادمة. وفي هذا الصدد، تُحدّد الإستراتيجية ثلاثة أهداف للتنمية الإمكانات البشرية: (أ) تحسين جودة النظام التعليمي بما يتسق مع النظم الدولية؛ (ب) توسيع إتاحة التعليم للجميع؛ و(ج) تحسين القدرة التنافسية للنظام، ونواتج عملية التعلّم في مختلف المناطق وفئات السكان. وسيكون النظام المتصور للتعليم والتدريب مرتكزاً على الطالب، ويشجّع على التفكير النقدي، ويهدف إلى تخريج متعلمين/متدربين ذوي قدرات فنية عالية "ويسهم في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى لمواطن معزّز بذاته ومستنير ومبدع، ومسؤول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية." (رؤية 2030، محور التعليم والتدريب في إطار البعد الاجتماعي).

السياق القطاعي والمؤسسي

4. **تمتلك مصر أكبر نظام تعليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ يضم التعليم قبل الجامعي 20 مليون طالب.** ويتألّف التعليم قبل الجامعي مما يلي: (أ) رياض الأطفال غير الإلزامي لمدة عامين، (ب) التعليم الأساسي الإلزامي (الابتدائي والإعدادي): الصفوف الدراسية الأولى إلى التاسع؛ و(ج) التعليم الثانوي الإلزامي: الصفوف الدراسية العاشر إلى الثاني عشر. والخدمات التعليمية تُقدّمها أكثر من 46 ألف مدرسة حكومية وسبعة آلاف مدرسة خاصة. ويقترّب عدد مُعلّمي المدارس الحكومية من المليون، ويتمتع أغلبهم بوضع وظيفي غير مُحدّد المدة، وهم يُعتبرون موظفين حكوميين.

5. **يأتي التعليم في صدارة أولويات الحكومة المصرية.** إذ ينص دستور 2014 على ضرورة التوسع في التعليم قبل الجامعي وتحسين جودته - التعليم العام والتعليم الفني والمهني وضمان جودتهما بما يتسق والمعايير الدولية، ويفرض أن يكون الحد الأدنى للإنفاق العام على التعليم 4% من إجمالي الناتج المحلي، ويُؤكّد على الالتزام بالتطوير المهني للمعلمين وحقوقهم، ويُشدّد على هدف القضاء على الأمية الأبجدية والرقمية. وتسعى رؤية معالي وزير التربية والتعليم والتعليم الفني إلى إعادة عملية التعلم إلى الفصل الدراسي، وتتيح الفرصة لإجراء إصلاحات طموحة من شأنها معالجة تحديات التعلم في مصر.

6. **زاد إجمالي الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في مصر بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 15% في السنوات من 2008/2009 إلى 2015/2016.** وزاد إجمالي النفقات الذي يشمل الإنفاق من جانب الوزارة على المستوى المركزي والإدارات والمديريات التعليمية ومختلف الأجهزة التعليمية في مصر من 29 مليار جنيه مصري في السنة الدراسية 2009/2008 إلى ما يزيد على 68 مليار جنيه في السنة الدراسية 2016/2015، مع تخصيص موازنة بقيمة 80 مليار جنيه (4.6 مليار دولار) في السنة الدراسية 2018/2017. ويتراوح متوسط الإنفاق على الطالب من 3641 جنيهاً في مرحلة رياض الأطفال إلى 6340 جنيهاً في المرحلة الثانوية (210 و350 دولاراً على التوالي). ومعظم الإنفاق في مرحلة التعليم قبل الجامعي موجه للرواتب والأجور، بنسبة 94% على مدى السنوات الست الماضية، ويأتي في المرتبة التالية شراء المستلزمات والخدمات بنسبة نحو 5%. ونادراً ما تظهر النفقات الرأسمالية في مخصصات الموازنة من جانب وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إذ بلغت 1.4% فقط في السنة الدراسية 2016/2015. وأياً ما كان الأمر، تأتي بعض النفقات الرأسمالية من جانب الهيئة العامة للأبنية التعليمية بموازنة بلغت مليار جنيه مصري للأصول غير المالية. ومما لا يثير الدهشة أن الإنفاق يتبع التوزيع السكاني للطلاب في مصر، وهو ما يعكس الحقيقة التي مفادها أنه كلما زادت كثافة السكان زاد الطلب على المخصصات المالية والتمويل.

7. **يواجه نظام التعليم في مصر العديد من التحديات الجسام: (أ) محدودية إتاحة دور رياض أطفال الجيدة، وخاصة في المناطق الأكثر احتياجاً؛ (ب) سوء جودة التدريس في المراحل قبل الجامعية إذ تنسم عملية التعلم بالحفظ والتلقين في المدارس؛**



(ج) خضوع المنظومة التعليمية لنظام الامتحانات المصيرية لإتمام المرحلة التعليمية (الثانوية العامة)،³ ما يساعد على تشجيع نظام الحفظ والتلقين وزيادة التفاوت في التعليم مع تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية.

8. **تعد إتاحة خدمات التعليم في مصر مرتفعة إذا ما قورنت بالبلدان الأخرى في الشريحة الدنيا للبلدان متوسطة الدخل.** وحقت مصر نسبة شبه كاملة في إتاحة التعليم للجميع في المرحلة الابتدائية (بلغ صافي معدل الالتحاق 99%؛ تقرير الرصد العالمي للتعليم 2016). ويبلغ صافي معدلات الالتحاق في المرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية 94%، و77% على التوالي. وهناك تكافؤ بين الجنسين في المرحلة الابتدائية وشبه مساواة في المرحلتين الإعدادية والثانوية. وعلاوة على ذلك تبلغ نسبة التسرب من التعليم نسبة منخفضة بواقع 0.8% في المرحلة الابتدائية و4.9% في المرحلة الإعدادية.⁴

9. **على النقيض من ذلك، فإن إتاحة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة أبعد ما تكون عن الشمول، وهو ما يؤدي إلى ضعف الاستعداد للمدرسة، ولا سيما بين الأطفال الذين ينحدرون من بيئات فقيرة ومحروم.** ولا تزال معدلات الالتحاق برياض الأطفال متدنية إذ تبلغ 31%⁵، وهي أدنى نسبة بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يشيع التفاوت وعدم المساواة في إتاحة خدمات رياض الأطفال. ونظرًا لارتباط معدلات الالتحاق برياض الأطفال والحضانة بشدة بدخل الأسرة⁶، تشير التقديرات إلى حرمان معظم الأطفال في الشريحتين الخمسيتين الأدنى من حيث الدخل من مزايا التعليم في الطفولة المبكرة. وما زال هيكل الالتحاق بالتعليم بعيدا كل البعد عن تكافؤ الفرص لجميع الأطفال، ومن المحتمل أن يشهد اتساع فجوة الاستعداد للالتحاق بالمدرسة بين مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية في السنوات الأولى للتعليم الابتدائي.

10. **بالإضافة إلى العجز الهائل في الإتاحة، لا تزال هناك تحديات جسام ترتبط بجودة خدمات التعليم في مرحلة رياض الأطفال.** وتؤدي قلة فرص التدريب التخصصي أثناء الخدمة والدعم التربوي إلى إضعاف قدرة مُعلّمي رياض الأطفال على هيكلة عملية التعلم حول أنشطة تتناسب مع عامل السن وتستند إلى اللعب وتُحفّز نمو الطفل والمهارات الاجتماعية والوجدانية. وقد يؤدي هذا، إلى جانب الافتقار إلى نظام كفؤ لضمان الجودة في رياض الأطفال إلى غياب آلية لمتابعة التقدم المحرز أو التشجيع على تحسينات متواصلة لمستويات الجودة، إلى إضعاف إسهام التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في استعداد الأطفال للالتحاق بالمدرسة.

11. **في مرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي)، لا يتعلم الطلاب في الوقت الحالي ولا يحصلون كذلك على مهارات تؤهلهم لسوق العمل.** ولا يُحقّق النظام مخرجات التعلم والمهارات والقدرات اللازمة لمواصلة التعليم والانتقال إلى سوق العمل. فواحد من كل خمسة طلاب في الصف الثالث الابتدائي في مصر لا يستطيع قراءة كلمة واحدة من فقرة للقراءة، ومن ثمّ يدخل الصف الرابع وهو على مستوى من الأمية الوظيفية.⁷ ومن ثمّ، لا غرابة في أن نصف عدد الشباب (لا يقتصر ذلك على الطلاب) الذين حصلوا على خمس سنوات من التعليم فقط يمكنهم القراءة أو الكتابة، وأن أقل قليلاً من الثلثين يمكنهم أداء عمليات الحساب الأساسية (الجمع أو الطرح).⁸ ومعدلات الرسوب وإعادة الصف الدراسي مرتفعة، إذ تبلغ 5.8% لتلاميذ المرحلة الابتدائية، و11.2% لطلاب المرحلة الثانوية على التوالي. وتُظهر نتائج مصر في دراسة الاتجاهات الدولية في مادتي الرياضيات والعلوم لعام 2015 (TIMSS) أن 47% فحسب من طلاب الصف الدراسي الثامن (الثاني الإعدادي) وصلوا إلى "الحد الأدنى" للمعيار الاسترشادي العالمي للقراءة في الرياضيات مقارنة بالمتوسط الدولي البالغ 84% (وفي مادة العلوم للصف الثامن كانت النتيجة 42% و84% على الترتيب). وفي الأونة الأخيرة، تُظهر نتائج مصر في الدراسة الدولية لقياس مدى التقدم في القراءة في العالم (PIRLS) لسنة 2016 درجة بلغت في المتوسط 330 لطلاب الصف الرابع الابتدائي وهو معدل أقل من الحد الأدنى للمعيار الاسترشادي العالمي للقراءة.

³ الثانوية العامة هي امتحان إتمام الدراسة الثانوية في الصف الثالث الثانوي وهي السبيل لدخول التعليم الجامعي.

⁴ المرحلة الابتدائية من الصف الأول إلى السادس الابتدائي؛ والمرحلة الإعدادية من الصف السابع إلى التاسع (الأول إلى الثالث الإعدادي).

⁵ بيانات وزارة التربية والتعليم للسنة الدراسية 2016-2017.

⁶ من المحتمل أن نسبة التحاق الأطفال في الشريحة الخمسية الأعلى ثراءً بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة تصل إلى 5 أمثال نسبة أقرانهم في الشريحة الخمسية الأدنى دخلاً، الكوجلي وكرافت، 2015.

⁷ أحدث تقييم لمهارات القراءة في الصفوف الأولية (2013) لمصر.

⁸ المسح التتبعي للشباب في مصر، 2014، المجلس القومي للسكان.



12. لا تزال ممارسات التدريس تُشجّع على التعلّم القائم على الحفظ والتلقين، وذلك على الرغم من التحسينات التي طرأت على مؤهلات المعلمين. وما زال التعلم الفعال يواجه عقبات من جراء ممارسات تربوية عفا عليها الزمن تُشجّع على التلقين والحفظ واستحضار المعلومات. وهناك فرص محدودة للتطوير المهني المنهجي الموجه نحو تغيير هذه الممارسات والسلوكيات الخاصة بعملية التدريس. وغالبًا ما يعيب برامج التدريب العملية للمعلمين أثناء العمل ضعف الجودة وسوء التوقيت فيما يتعلق باحتياجات المعلمين من التدريب والدعم، وعادة ما تكون لمرة واحدة وليس لها علاقة بالاحتياجات المحددة للمعلم أو تركز على محتوى موضوعي منعزل. وقد زادت نسبة المعلمين من أصحاب الدراسات العليا من 20% في عام 2000-2001 إلى 39.4% في عام 2009-2010.⁹ وعلى الرغم من هذه الجهود الرامية إلى تحسين أوضاع المعلم¹⁰، فإن مهنة التدريس في مصر لا تجتذب بدرجة كافية الطلاب المتفوقين، ويشيع بين الخريجين تصوّر عن تدني وضعها. ويعتمد اختيار المعلمين بالدرجة الأولى على نتائج امتحانات الثانوية.¹¹ وفي العادة، تتولّى كليات التربية مسؤولية تدريب المعلمين قبل الالتحاق بالعمل، أمّا الأكاديمية المهنية للمعلمين فتقوم بمهام تنظيم عمل مهنة التدريس وتقديم التدريب أثناء الخدمة.¹²

13. يُؤدّي سوء التخطيط على جانبي العرض والطلب من المعلمين إلى عدم كفاية توزيع المعلمين، بما في ذلك توجيه المتخصصين منهم. وعلاوة على ذلك، لا يوجد اتساق بين آليات المساءلة (والإشراف التربوي) والحوافز، كما أن ذلك لا يعمل على تحفيز المعلم بما يكفي لتحسين معرفته أو ممارسات التدريس الخاصة به التي لا تزال تعتمد بصورة كبيرة على الطرق التقليدية التي يكون فيها المعلم هو محور العملية التربوية وليس الطالب. وفي نهاية المطاف، لا تتم المفاضلة في الأجور والمزايا على أساس الأداء، والرواتب تزيد زيادة طفيفة على مدار الحياة المهنية: فبعد مرور 15 عاماً، يحصل المعلم الذي يمتلك أدنى المؤهلات على راتب يعادل 1.4 ضعف أول مربوط له. وفيما يتصل بالترقيات، يترقّى المعلمون في العادة على أساس سنوات الخبرة فقط، وهو ما يُثبّط همة المعلمين الذين يتمتعون بالقدرة على الابتكار ولديهم مهارات عالية.¹³

14. لا تمتلك الإدارة المدرسية صلاحيات كافية فيما يتعلق بالإشراف على المعلمين وموازنة المدرسة. وهناك فجوات وتداخلات ملحوظة، لا سيما بالنسبة للوظائف في وزارة التربية والتعليم على المستوى المركزي، وعلى مستوى المديريات والإدارات. وفيما يبدو أن لامركزية صرف الأموال الخاصة بالصيانة التي تم الشروع فيها في السنوات القليلة الماضية قد لاقت ترحيباً من قبل مديري المدارس. ورغم ذلك، لا يزال لدى مديري المدارس تحفظات بشأن الإطار الزمني قصير الأمد لاستخدام الأموال المحولة، والجمود في تحويلها إلى بنود إنفاق أخرى. ويتمثل أكثر الأمور التي تثير القلق في أن محدودية نطاق السلطة أدت إلى عدم معالجة بنود الموازنة الأخرى المهمة، التي تتضمن تدريب المعلمين، ومواد التدريس والتعلم والوسائل التعليمية، مثل المعدات والمواد الكيميائية للتجارب المعملية. ولا يزال مديرو المدارس يستجيبون لنموذج الامتثال والسيطرة، ولا توجد بيئة قانونية أو مؤسسية أو مهنية تفرز دور إدارة حقيقية يرتبط بالتطوير المهني للمعلم أو عمليات التحسينات في المدارس على نطاق أوسع. وبالتالي، فإن إدارة المدارس لا تزال بعيدة كل البعد عن المسار الوظيفي في حد ذاته مع سلم التدرج الوظيفي الخاص بها.¹⁴

15. تمثل الامتحانات المصرية للثانوية العامة على المستوى الوطني المحرّك للنظام التعليمي بأكمله، مع التركيز على الاختيار بين الطلاب للقبول بالجامعات، ويدور نظام التعليم المصري كله حول هذه الامتحانات، إذ إنها تضع الحوافز لكل الأطراف الفاعلة، ومن ثمّ تُؤثّر على القرارات التي يتخذها المعلمون والآباء والطلاب. وتؤثّر هذه الامتحانات على حياة الطلاب

⁹ وزارة التربية والتعليم، حالة التعليم في مصر (2010).

¹⁰ تشمل الجهود السابقة على تطوير المعايير الوطنية للتعليم (2003)، وإنشاء كادر للمعلمين (2007)، ووضع نظام للمسار الوظيفي والترقيات للمعلمين، بالإضافة إلى زيادة نسبتها 50% في الراتب الأساسي (2007)، وعلاوات لكل درجة ترقية (ابتداءً من 2008).

¹¹ يُوزّع المكتب المركزي لتنسيق القبول بالجامعات الطلاب على كليات التربية بحسب درجاتهم في امتحانات الثانوية العامة وإجراء مقابلة شخصية.

¹² تختص الأكاديمية المهنية للمعلمين بما يلي: (أ) وضع المنهج الوطني لتدريب المعلمين، ومن ذلك دورات تدريب تمهيدية قبل الالتحاق بالخدمة، (ب) ضمان التطوير المهني المستمر للمعلمين؛ (ج) وضع تفاصيل مسؤوليات المعلمين ووقت عملهم الرسمي الذي يعادل أو يزيد على نظيره في بعض من أفضل الأنظمة أداء في العالم؛ (د) إصدار تراخيص العمل للمعلمين وفقاً للمعايير الوطنية وربط الترقيات بمتطلبات الترخيص.

¹³ البنك الدولي، نهج النظم لتحسين نتائج التعليم، تقرير عن المعلمين (2010).

¹⁴ منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، 2015، مدارس من أجل المهارات: أجنحة تعلم جديدة لمصر.

في المستقبل، لأن نتائجها هي العامل الوحيد في تحديد التخرج من المرحلة الثانوية والانتقال إلى التعليم الجامعي. وفي ظل هذا الوضع، تُحدّد درجات امتحانات الثانوية العامة آفاق المستقبل لحياة الطلاب. وف تحت الضغوط من أجل الحصول على درجات عالية في هذه الامتحانات الباب أمام سوق مريحة للدروس الخصوصية. إذ يُعرض المعلمون تقديم دروس للطلاب بعد اليوم الدراسي لتعويض النقص في مرتباتهم. وتشير التقديرات (هالوك وبويسون 2004) إلى أنّ هذه الظاهرة التي لا تخضع للوائح التنظيمية تُكبد الأسر إنفاق ما يصل إلى 1.6% من إجمالي الناتج المحلي لمصر.¹⁵ وخلال مراحل التعليم قبل الجامعي، يعتمد نصف الطلاب على الأقل على الدروس الخصوصية، وتزيد هذه النسبة إلى 75% من طلاب المرحلة الثانوية استعداداً لامتحانات الثانوية العامة.¹⁶ ويخلق هذا النظام التعليمي الموازي مزيداً من أوجه الحرمان للطلاب الأفقر. ويُقدّر أن 23% فحسب من الطلاب في شريحة الدخل الخميسية الأدنى الأولى يحصلون على دروس خصوصية، بالمقارنة مع 66% و 77% في أعلى شريحتين على الترتيب (المسح التتبعي لسوق العمل المصري لعام 2012). وفضلاً عن ذلك، فإن امتحانات الصف الثالث الإعدادي (الصف التاسع) هي اختبار مصيري آخر تُشرف عليه المحافظات، ووفقاً لنتائجه ينقسم الطلاب إلى مسارين في أكاديمي في مرحلة التعليم الثانوي. ونظراً لتعدّد إمكانية مقارنة درجات الطلاب في هذه الامتحانات عبر السنوات أو فيما بين المحافظات، تُتور مشكلات واضحة تتعلق بعدم العدالة على المستويين الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالامتحانات أو تنجم عنها. وهذا عامل أساسي يُفسّر الفجوات في معدلات إتمام الدراسة والانتقال بين الطلاب من المستويات الدنيا والعليا للدخل.¹⁷

16. تلتزم وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بالعودة بعملية التعلم مرة أخرى إلى الفصل المدرسي باستخدام نهج ذي محوريين: (أ) إصلاح منظومة التعليم الحالية المشار إليها بمحور إصلاح التعليم 1.0 (EDU 1.0)؛ و(ب) إحداث تحول في قطاع التعليم، والمشار إليه بمحور إصلاح التعليم 2.0 (EDU 2.0). ويهدف المحور الأول (EDU 1.0) إلى خدمة الطلاب في إطار منظومة التعليم القائمة من خلال مبادرات تعمل على إضافة تحسينات موجهة إلى هذا القطاع. ويتضمن محور إصلاح التعليم 2.0 (EDU 2.0) تدخلات جريئة لتحديث منظومة التعليم، ودفع نواتج التعلم نحو تحقيق أهداف رؤية مصر في 2030. وتعمل كلا الأجنديتين بالتوازي مع تدخلات جوهرية نحو هدف مشترك يتمثل في العودة بعملية التعلم إلى الفصل المدرسي. وهناك سمة أساسية في البرنامج الشامل لتطوير التعليم (المشروع القومي لإعادة صياغة المنظومة التعليمية في مصر) (الذي اعتمدته مجلس الوزراء وأعلن عنه الوزير في أغسطس 2017) تتمثل في الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في عملية التدريس والتعلم، وتقييم الطلاب، وجمع البيانات. وتستند أجندة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إلى النجاح المبدئي وقوة الدفع اللذين تحققا من خلال حلول مبتكرة بتوجيه من وزير التعليم تضمنت إنشاء "بنك المعرفة"، وهو موقع رقمي على شبكة الإنترنت يتضمن موارد تربوية وبحثية وثقافية تناسب مجموعة واسعة النطاق من المستخدمين، ومبادرة "المعلمون أولاً" وهي برنامج يهدف إلى تغيير سلوكيات المعلم في الفصل. وطلبت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني دعماً من البنك الدولي لتعزيز عملية إصلاح منظومة التعليم من خلال المحور 1.0 لتطوير التعليم (Education 1.0) وتهيئة بيئة داعمة لحفز المحور 2.0 (Education 2.0).

17. بدأت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بالفعل في الاستفادة من خدمات القطاع الخاص. وتتعاون الوزارة تعاوناً وثيقاً مع عدد من شركات القطاع الخاص الدولية لإرساء الأسس لبرنامج الإصلاح.¹⁸ وتم التعاقد مع دور نشر دولية لإنشاء بنك المعرفة المصري. وبعد ذلك، شاركت مؤسسة ديسكفري وبريتانيكا في تصميم محتوَاهما المتاح في بنك المعرفة المصري بما يتوافق مع المناهج الوطنية. وفضلاً عن ذلك، تم حشد جهود مؤسسة "Imagine Education" لتطوير مبادرة "المعلمون أولاً" من أجل التطوير المهني المستمر للمعلمين الذي يتركز على التدريس الفعال وصلاته المحتملة بتقييم الأداء. علاوةً على ذلك، توجد خطط للشراكة مع شركات الهاتف المحمول لتعزيز الربط الشبكي في المدارس، وتفعيل نظام إدارة التعلم (LMS). وحتى يتسنى تبسيط وتعميم تجربة مدارس¹⁹ النيل، توصلت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إلى اتفاق مع مؤسسة كمبردج الدولية للتعليم لاستخدام مناهج مدارس النيل لتكون أساساً للمناهج الجديدة لمحور التعليم الثاني (EDU 2.0).

¹⁵ الدروس الخصوصية في مصر: التعليم ذو الجودة في مأزق بين الدخل المتدني، والمكانة، والتحفيز، سياسيتان إيل 2015

¹⁶ المسح التتبعي لسوق العمل المصري لعام 2012.

¹⁷ البنك الدولي، أداة تقييم الطلاب باستخدام نهج النظم لتحسين نتائج التعليم (2013).

¹⁸ أطلق وزير التربية والتعليم والتعليم الفني الحالي مبادرة تعاون مع القطاع الخاص في 2015 بصفته آنذاك رئيس المجلس الرئاسي التخصصي للتعليم والبحث العلمي.

¹⁹ دعمت مؤسسة كمبردج الدولية للتعليم إعداد مناهج مدارس النيل ونظام تقييم الطلاب.

18. تجري وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني حاليًا مناقشات مع شركاء التنمية بشأن مساندتهم لبرنامج الإصلاح. وفي السابق، قام العديد من شركاء التنمية بدعم منظومة التعليم واستمروا في ذلك كما هو مبين أدناه في القسم رابعًا د "دور الشركاء". وحتى تاريخه، قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي بمواصلة الدعم الذي يقدمانه مع الأهداف واسعة النطاق لبرنامج إصلاح التعليم علمًا بأن هذا الدعم قد تم تصميمه قبل إطلاق البرنامج. ومؤخرًا، وافقت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي على تحديث نموذج المدرسة اليابانية من خلال تطبيق البرنامج لنموذج تعليم الطفل المتكامل، "Mini-Tokkatsu"²⁰ في السنوات الأولى، وسيكون ذلك جزءًا من المحور الثاني لإصلاح التعليم (EDU 2.0). وتقدم حاليًا وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة مساعدة فنية بقيمة مليار جنيه إسترليني في السنة المالية 2018 لدعم: (أ) إعداد خطة عمليات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني؛ و(ب) قدرات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لتنفيذ برنامج إصلاح التعليم الخاص بها. وأعرب شركاء تنمية آخرون من بينهم الاتحاد الأوروبي، وألمانيا من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبنك التنمية الألماني، وفنلندا عن رغبتهم في دعم برنامج إصلاح التعليم، على الرغم من أن الأمر لم يتحدد بعد.

ج. الأهداف الإنمائية المقترحة

الأهداف الإنمائية للمشروع (من وثيقة التقييم المسبق للمشروع)
يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تحسين ظروف التدريس والتعلم في المدارس الحكومية.

النتائج الرئيسية

1. زيادة نسبة رياض الأطفال التي تفي بمعايير الجودة الأعلى وفقاً لنظام ضمان الجودة.
2. زيادة نسبة المعلمين الذين أبدوا ممارسات تدريس محسنة (مصنفة حسب النوع).
3. الدفعة الأولى من خريجي التعليم الثانوي بالنظام الجديد لتقييم الطلاب طوال 3 سنوات على أساس حساب المتوسط التراكمي للطلاب (GPA).

د. وصف المشروع

19. سيدعم المشروع المقترح وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لإصلاح التعليم (2018 - 2030) خلال فترة تنفيذ تمتد خمس سنوات (2018-2023). وسيعمل هذا المشروع على تعزيز عملية إصلاح منظومة التعليم من خلال المحور 1.0 لتطوير التعليم (Education 1.0) وتهيئة بيئة داعمة لحفز المحور 2.0 (Education 2.0). ويبين الشكل 2 الاتساق بين برنامج وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لإصلاح التعليم والمشروع المقترح. وبناءً عليه، من المقرر أن يُنظر إلى المشروع المقترح بوصفه خطوة أساسية لمشاركة أطول أجلاً في قطاع التعليم تعتمد على رؤية مصر 2030. وسيتبنى هذا المشروع هيكل تمويل مختلطاً مع جزء تمويلي يستند إلى تحقيق النتائج باستخدام المؤشرات المرتبطة بالصرف في المكونات 1، و2، و3، و4، وجزء استثماري تقليدي في المكون 5 (انظر الجدول 1، ملخص المؤشرات المرتبطة بالصرف حسب المكون).

20. يشتمل هذا المشروع على المكونات الخمسة التالية: (أ) المكون 1: تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (100 مليون دولار)؛ (ب) المكون 2: الارتقاء بفاعلية المعلمين والمديرين التربويين (100 مليون دولار)؛ (ج) المكون 3: إصلاح نظام التقييم الشامل من أجل تحسين التحصيل العلمي للطلاب (120 مليون دولار)؛ (د) المكون 4: تعزيز مستويات تقديم الخدمات من خلال أنظمة التعليم القائمة على الربط الشبكي (160 مليون دولار)؛ (هـ) المكون 5: تدعيم تقديم الخدمات من خلال مبادرات على مستوى المنظومة التعليمية (20 مليون دولار). وفيما يلي وصف لهذه المكونات الخمسة:

الشكل 1: دعم البنك الدولي لبرنامج وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لإصلاح التعليم

²⁰ برنامج "Mini-Tokkatsu" هو مجموعة فرعية من "نموذج تعليم الطفل المتكامل" المعتمد في المدارس اليابانية ويتضمن فصول دراسية إضافية وأنشطة مدرسية. ويشمل ذلك قيام كل طفل بتنظيف فصله والعمل قانداً للفصل لمدة يوم. والهدف من وراء ذلك هو استكمال التنمية المتوازنة للقدرة الجسمية والوجدانية والمعرفية للطفل.



أهداف المحور الثاني لتطوير التعليم (EDU 2.0)	مكونات إستراتيجية التعليم	التدخلات الأساسية لبرنامج البنك الدولي	لتدخلات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة ذات الصلة
1. منتج كل طفل أفضل بداية ممكنة	المكون 1: بداية ناجحة وطوبى لكل طفل (الصف الأول رياض أطفال، والصف الثاني رياض أطفال، والصف الأول الابتدائي)	- برامج تدريب أثناء الخدمة لمعلمي رياض الأطفال - نظام جديد لضمان الجودة	مناهج رقمية لرياض الأطفال
2. تطوير مهارات وسلوكيات وشخصية الصغار مع زيادة عدد الأطفال ذوي مستويات التحصيل العليا	المكون 2: تعليم متميز في المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية (من الصف الثاني الابتدائي حتى الثالث الإعدادي) المكون 3: التطوير المهني للمعلمين ومديري المدارس والمدرسين التربويين المكون 4: إصلاح نظام الثانوية العامة والتعليم الثانوي (الصف الأول إلى الثالث الثانوي)	- التدريب المهني للمعلمين والمدرسين - نظام التطوير المهني المستمر - نظام جديد للحفز والتعيين	- مناهج رقمية من خلال بنك المعرفة المصري، ونظام إدارة التعلم - البرنامج الموسع للتطوير المهني للمعلمين والمدرسين التربويين - نظام التقييم الرقمي ووضع الدرجات للطلاب
3. العدل والاشتمال	المكون 5: تكنولوجيا الربط الشبكي والتعلم - ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	- نظام جديد للاختبارات والامتحانات بمساعدة الحاسب الآلي - نظام متوسط درجات الطالب للتخرج من المرحلة الثانوية - تقييم وطني جديد للصف الرابع (بنظام العينة) والامتحانات الوطنية للصف الثالث الإعدادي	- لوحة بيانات دعم اتخاذ القرار - هيئة تكنولوجيا التعليم
4. ثقة الشركات وأرباب الأعمال في التعليم والتدريب الفني والمهني	المكون 6: التعليم الفني والمهني 2.0	- إصلاح مناهج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة - تحسين معدلات المواظبة، وتراجع معدلات التسرب من التعليم	- المزيد من الدورات ذات صلة - زيادة مشاركة الشركات وأرباب الأعمال في المنظومة التعليمية

21. المكون 1: تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (100 مليون دولار). يهدف هذا المكون إلى توسيع نطاق توفير التعليم ذي الجودة في مرحلة الطفولة المبكرة في مصر من خلال مكونين اثنين فرعيين: المكون الفرعي 1.1: زيادة إتاحة خدمات رياض الأطفال، والمكون الفرعي 1.2: تحسين جودة رياض الأطفال.

22. المكون الفرعي 1.1: زيادة إتاحة خدمات رياض الأطفال. في إطار التوافق والاتساق مع رؤية مصر 2030، يدعم هذا المشروع زيادة معدلات الالتحاق في مرحلة رياض الأطفال (السنة الأولى والسنة الثانية) من خلال تجديد²¹ وتجهيز الأماكن المتاحة وتزويدها بالمعدات اللازمة لتحويلها إلى فصول رياض أطفال حكومية.

23. المكون الفرعي 1.2: تحسين جودة رياض الأطفال: سيعمل هذا المشروع على ضمان أن تترافق المكاسب المحققة من معدلات الالتحاق مع إدخال تحسينات ذات جودة. وسيدعم هذا المشروع على وجه التحديد (أ) إنتاج، وإن أمكن، توزيع مواد التدريس والتعلم والوسائل التعليمية المبتكرة باللغة العربية على أن تكون متنسقة ومتوافقة مع المنهج الجديد؛ و(ب) إعداد وتعميم برنامج تدريب أثناء العمل لمعلمي مرحلة رياض الأطفال يتوافق مع المنهج الجديد ويكون مصممًا بناءً على دراسة تشخيصية لممارسات التدريس. وستتناول وحدات برامج التدريب السلوك المحايي لنوع الجنس في الفصل الدراسي. كما سيدعم هذا المشروع (ج) تطوير وتنفيذ نظام صارم لضمان الجودة يعمل على تحفيز تقدم رياض الأطفال ضمن سلسلة متواصلة للجودة، كما سيتضمن معايير جودة منقحة وحوافز لتشجيع التحسين المستمر للجودة.

24. المكون 2: الارتقاء بفاعلية المعلمين والمديرين التربويين (التكلفة التقديرية 100 مليون دولار). يهدف هذا المكون إلى تحسين فاعلية المعلمين والمديرين التربويين²²، والموجهين في مرحلة التعليم قبل الجامعي من خلال المكونين الفرعيين التاليين:

²¹ تقتصر عملية التجديد على استخدام الأماكن الموجودة وتزويدها بالمعدات والأجهزة اللازمة من دون القيام بأعمال مدنية.
²² تشمل قائمة المديرين التربويين موظفي ومسؤولي الإدارة على مستوى المدارس والإدارات والمديرين التعليميين.



25. **المكون الفرعي 2.1 تحسين جودة منظومة التطوير المهني المستمر.** من خلال هذا المكون الفرعي، سيدعم هذا المشروع: (أ) وضع إطار شامل للتطوير المهني المستمر للمعلمين والمديرين التربويين والموجهين لتعريف النهج الجديد لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إزاء التطوير المهني الذي يستند إلى المدرسة، مع دمج الحياض بشأن التعامل مع الجنسين ضمن تصميم هذا الإطار؛ (ب) تقييم احتياجات التطوير المهني للمعلمين والمديرين التربويين والموجهين؛ (ج) صياغة وتنفيذ خطط تطوير مهني تتوافق مع الإطار الجديد للتطوير المهني المستمر؛ (د) تصميم وتنفيذ نظام جديد لتعيين وحفز المعلمين الجدد والمديرين التربويين والموجهين؛ (هـ) تصميم وتنفيذ برنامج تدريب للموجهين يكون الهدف منه القيام بزيارات توجيه أثناء الأداء للمدارس وليس التفتيش.

26. **المكون الفرعي 2.2: فرص التطوير المهني المستمر واسع النطاق:** حتى يتسنى تحسين السلوكيات المهنية للمعلمين والمديرين التربويين والموجهين، سيعمل هذا المكون الفرعي على توسيع نطاق برنامج السلوكيات المهنية للمعلمين وإعداد برنامج للقادة التربويين والموجهين من أجل تثقيفهم وتعليمهم على مستوى المدارس والإدارات والمديريات التعليمية وفق خطط وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني للانتقال إلى نظام التطوير المهني المستمر القائم على المدرسة. وتهدف برامج السلوكيات المهنية للمعلمين والمديرين التربويين والموجهين إلى وضع أساس للسلوكيات المهنية بناء عليه يمكن أن تعمل برامج التدريب والتطوير المهني الإضافية التربوية والموضوعية والمعنية بالمحتوى والخاصة بالقيادة على تحسين تقديم الخدمات على مستوى المدرسة عند تنفيذها في إطار مبادرة "المعلمون أولاً" في مصر.²³ وسيتم تعديل محتوى برامج التدريب كي يتضمن برامج تدريب للتوعية بالمناخ والبعد الخاص بالمساواة بين الجنسين في التعليم. وسيدعم هذا المكون الفرعي أيضاً إعداد وتنفيذ خطط لتعلم الأفراد وشبكة من الخبراء الممارسين مع متابعة ذلك من خلال نقاط مدعومة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظام تتبع من خلال التقييم الذاتي، ومراجعة الأقران، وموجهين معتمدين؛ ووضع وتنفيذ برنامج للقادة التربويين والموجهين للاعتماد على الدروس المستفادة من برنامج السلوكيات المهنية للمعلمين.

27. **المكون 3: إصلاح نظام التقييم الشامل من أجل تحسين التحصيل العلمي للطلاب (التكلفة التقديرية 120 مليون دولار).** من خلال هذا المكون، سيدعم هذا المشروع برنامج إصلاح التعليم التابع لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لوضع نظام جديد لامتحانات وتقييم الطلاب يتسم بالعدالة والسلامة والموثوقية. ويشتمل هذا المكون على المكونات الأربعة الفرعية التالية:

28. **المكون الفرعي 3.1: إصلاح نظام الامتحانات في المرحلة الثانوية.** سيمول هذا المشروع تصميم وإعداد مجموعة من الاختبارات الجديدة التي يتم إجراؤها مرتين في السنة للصفوف من الأول إلى الثالث الثانوي، وسيتم تجميع النتائج في نظام حساب المتوسط التراكمي للطلاب (GPA) الذي يحدد تخرج الطالب من المرحلة الثانوية. وسيقوم المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، بدعم من إحدى الشركات الدولية، بوضع إجراءات للتقييم تركز على المدرسة، مع تنسيق خارجي لتسهيل وضع الدرجات أو تسجيلها.

29. **المكون الفرعي 3.2: إدخال التقييم الوطني الخاص بالصف الرابع.** سيدعم هذا المكون الفرعي تصميم وإدارة تقييم وطني يستند إلى نظام العينة لتحصيل طلاب الصف الرابع في القدرات الرئيسية في إطار الاتساق مع المنهج الجديد ومع التركيز على معرفة المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب.

30. **المكون الفرعي 3.3: تطوير امتحانات الصف الثالث الإعدادي.** من شأن امتحانات الصف الثالث الإعدادي التي يتم إجراؤها على مستوى المديرية/المحافظات تنظيم الانتقال من المرحلة الإعدادية إلى المرحلة الثانوية، وتستخدم هذه الامتحانات لتحديد مكان الطالب إما في مدارس الثانوي العام أو الثانوي الفني (المهني). وسيعمل هذا المكون الفرعي على تصميم وتطوير امتحانات قدرات على مستوى الدولة للصف الثالث الإعدادي من شأنها إصلاح عملية تحديد مستوى الطالب ومكانه في التعليم الثانوي، ما يعكس المناهج التي تم تطويرها وإصلاحها في المرحلة الإعدادية.

²³ تأتي مبادرة "المعلمون أولاً" بوصفها برنامج تدريب وتطوير مهني للمعلمين يركز على تحسين سلوكيات المعلمين في الفصل الدراسي، وتتكون هذه المبادرة من 4 ركائز: (أ) التطوير المهني المستمر؛ (ب) شبكة من الخبراء الممارسين؛ (ج) برنامج توجيه أثناء الأداء؛ و(د) استخدام برنامج مدعوم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - نظام تقييم ثلاثي - Lengo platform (ذاتي وتقييم من الأقران وتقييم من الموجه أثناء الأداء).

31. **المكون الفرعي 3.4: إعادة هيكلة المركز القومي لامتحانات والتقييم التربوي.** سيسهم هذا المكون الفرعي في تمويل عملية إعادة الهيكلة الجارية للمركز القومي لامتحانات والتقييم التربوي، وبناء قدراته في 4 مجالات: (أ) تصميم الامتحانات؛ (ب) الأمن واللوجستيات؛ (ج) وضع وتحديد الدرجات وإدارة التقييم المستند إلى الحاسب الآلي؛ و(د) التحليل وإعداد التقارير.

32. **المكون 4: تعزيز مستويات تقديم الخدمات من خلال أنظمة التعليم القائمة على الربط الشبكي (التكلفة التقديرية 160 مليون دولار).** سيدعم هذا المكون المشترك التزام الحكومة بالاستثمار في البنية التحتية الجديدة لتكنولوجيا التعليم وخدماته. ومن شأن ذلك دعم القرارات المستندة إلى أدلة وشواهد على مستوى الدولة وعلى مستوى المديرية والإدارات والمدارس، كما سيعمل ذلك على ضمان التركيز على التعلم على مستوى الفصل من خلال المكونات الفرعية التالية:

33. **المكون الفرعي 4.1: إنشاء منصة إلكترونية لتكنولوجيا التعليم.** من خلال هذا المكون الفرعي، سيدعم هذا المشروع إنشاء هيئة جديدة لتكنولوجيا التعليم يتم تأسيسها بوضعية قانونية مستقلة وهيكل حوكمة خاص بها ومصادر تمويل وموازنة سنوية وإدارة وموظفين وتكون لها أدوار ومسؤوليات محددة تحديداً واضحاً. وسيكون نطاق اختصاص هذه الهيئة تسهيل وإدارة تعميم وصيانة البنية التحتية الرقمية والإشراف والرقابة على ذلك دعماً لممارسات التعليم والتدريس والتعلم الحالية (المحور الأول لتطوير التعليم/EDU 1.0)، وكذلك الممارسات والنهج الحديثة التي يتم دعمها بتكنولوجيات رقمية (المحور الثاني لتطوير التعليم/EDU 2.0). وستعتمد هذه الهيئة مبادئ كفاءة استخدام الطاقة في استخدام مكونات البنية التحتية التكنولوجية.

34. **المكون الفرعي 4.2: مصادر التعلم الرقمية.** يدعم هذا المكون الفرعي توسيع استخدام موارد التعلم الإلكتروني المتاحة من خلال بنك المعرفة المصري، ونظام إدارة التعلم، ورسم خريطة المحتوى بين إطار المناهج الذي تم إصلاحه وموارد بنك المعرفة/نظام إدارة التعلم، والتحول تدريجياً عن الكتب الدراسية إلى موارد التعلم الرقمية. ويتداخل هذا المكون الفرعي مع المكون 2 من هذا المشروع.

35. **المكون الفرعي 4.3: إنشاء منصة إلكترونية لتقديم الخدمات وإدارة التقييم بمساعدة الحاسب الآلي.** من خلال هذا المكون الفرعي، سيعمل هذا المشروع على تصميم وإعداد وتطوير وطرح مجموعة من اختبارات تقييم الطلاب بمساعدة الحاسب الآلي على أن تجري هذه الاختبارات مرتين في السنة للصفوف الأول والثاني والثالث الثانوي. كما سيتم استخدام هذه المجموعة لتقييمات الصف الرابع والصف الثالث الإعدادي على مستوى الدولة. وستعمل هذه المنصة الإلكترونية على تسهيل وتيسير وتأمين إجراء الاختبارات، وتحديد درجاتها، وتقديم شهادات (تقارير درجات الطلاب) للطلاب كل على حدة على نحو آمن. ويتداخل هذا المكون الفرعي مع المكون 3 من هذا المشروع.

36. **المكون 5: تدعيم تقديم الخدمات من خلال مبادرات على مستوى المنظومة التعليمية (بتكلفة تقديرية تبلغ 20 مليون دولار).** يهدف المكون 5 إلى تحسين تخطيط وإدارة ومتابعة منظومة التعليم. وسيعمل تحديداً على ضمان تحقيق المشروع للهدف الإنمائي له من خلال تأمين الوظائف الأساسية أثناء التنفيذ. ويتضمن هذا تنسيق المشروع وأعمال الاتصالات الخاصة به، وتلك العقود المحددة في إطار المكونات 1 - 4. وسيقوم مدير المشروع مع فريق عمل وحدة تنسيق المشروع بإدارة الوظائف الأساسية. وسيضمن فريق عمل وحدة تنسيق المشروع مديراً مشاركاً للمتابعة والتقييم؛ ومسؤولاً فنياً للمتابعة والتقييم (حسب الحاجة)؛ ووحدة للإدارة المالية وإدارة التوريدات والتعاقدات سواء من خلال شركة أو أفراد، ومسؤولي إدارة مالية ومحاسباً؛ و4 منسقين فنيين في مجالات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتطوير الفني للمعلمين والمديرين التربويين، وتقييم الطلاب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وسيعمل هؤلاء الفنيون في إطار من التعاون الوثيق مع المديرية/الوحدات المعنية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. وسيعمل موظفو وحدة تنسيق المشروع بنظام التفرغ.

37. **المكون الفرعي 5.1: دعم إدارة المشروع.** سيدعم هذا المكون الفرعي إدارة وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشروع، وجهات التحقق المستقلة، والترتيبات المالية والتعاقدية، ويشمل ذلك مراقب الحسابات الخارجي.

38. **المكون الفرعي 5.2: الوعي بالتعليم وحشد أصحاب المصلحة والأطراف المعنية.** سيعمل هذا المكون الفرعي على دعم أعمال الاتصال المعززة في منظومة التعليم. ويتضمن ذلك دعم إعداد وتنفيذ خطة اتصالات، وأعمال مسوحات استقصائية،



وغير ذلك من الأدوات لمتابعة أصوات المواطنين ومشاركتهم في إطار نطاق المشروع بأكمله.

39. المكون الفرعي 5.3 دعم المكونات الشاملة. سيدعم هذا المكون الفرعي المبادرات على مستوى المنظومة لتعزيز فاعلية تركيز المكونات من 1 إلى 4. ومن خلال النهج التقليدي لتمويل المشروعات الاستثمارية، سيمول هذا المكون الفرعي شراء السلع والمستلزمات، والخدمات الاستشارية الوطنية والدولية. وستدرج هذه العقود في خطة التوريدات والتعاقدات الخاصة بالمشروع التي تبلغ مدتها 18 شهرًا على النحو التالي: (أ) في إطار المكون 1: دراسة تشخيصية لممارسات التدريس في فصول رياض الأطفال؛ ووضع وحدات تدريب للمعلمين في مرحلة رياض الأطفال أثناء العمل على ضوء نتائج الدراسة التشخيصية؛ وتقييم الأثر لتقدير أثر تدريب معلمي رياض الأطفال على ممارسات التدريس ونواتج الطلاب؛ وبرامج تدريب وبناء قدرات لموظفي وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لجمع وتحليل واستخدام البيانات من نظام ضمان الجودة من أجل تحسين الجودة بصورة مستمرة؛ (ب) في إطار المكون 2، تقييم الأثر لتقدير أثر تدخلات التطوير المهني على أداء المعلمين والمديرين التربويين والموجهين في الفصل؛ (ج) في إطار المكون 3، برامج تدريب وبناء قدرات لموظفي وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في سياق إعادة هيكلتها؛ (د) في إطار المكون 4، تقييم احتياجات التكنولوجيا الخاصة بقطاع التعليم والمساعدة الفنية من أجل التصميم التنظيمي والتشغيلي لهيئة تكنولوجيا التعليم.



الجدول 1. ملخص المؤشرات المرتبطة بالصرف حسب المكون

المكون	المؤشر المرتبط بالصرف
المكون 1: تطوير التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	المؤشر 1 زيادة إتاحة خدمات رياض الأطفال
	المؤشر 2 تعزيز نظام ضمان الجودة في مرحلة رياض الأطفال
	المؤشر 3 تحسين برامج تدريب معلمي رياض الأطفال
المكون 2: الارتقاء بفاعلية المعلمين والمديرين التربويين	المؤشر 4 تحسين جودة التطوير المهني للمعلمين والمديرين التربويين
	المؤشر 5 توسيع نطاق برنامج السلوك المعني للمعلمين
	المؤشر 6 توسيع نطاق برامج المديرين التربويين والموجهين
المكون 3: إصلاح نظام التقييم الشامل من أجل تحسين التحصيل العلمي للطلاب	المؤشر 7 التنفيذ الناجح لإصلاح نظام تقييم التخرج من المرحلة الثانوية
	المؤشر 8 تصميم وتطوير وإجراء التقييمات الوطنية للصف الرابع والصف التاسع على نحو ناجح
	المؤشر 9 إعادة هيكلة المركز القومي للامتحانات والتقييم التربوي بوصفه مركزاً قومياً للامتحانات والاختبارات
المكون 4: تعزيز مستويات تقديم الخدمات من خلال أنظمة التعليم القائمة على الربط الشبكي	المؤشر 10 برنامج وبيئة داعمان لتكنولوجيا التعليم
	المؤشر 11 مصادر التعلم الرقمية
	المؤشر 12 التنفيذ الناجح لبرنامج إدارة التقييم باستخدام الحاسب الآلي

40. يمثل تعزيز المساءلة أحد محاور التركيز الأساسية في تصميم المشروع كما يتضح في جميع المكونات الخمسة للمشروع والمؤشرات المرتبطة بالصرف. وستتم الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لزيادة البيانات والمعلومات المتاحة لواضعي السياسات والجمهور، ومن ثم إمكانية تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتقديم الخدمات، والشفافية فيما يخص بيانات تقييم الطلاب وروابط المواطنين والحكومة في قطاع التعليم. ويهدف المشروع المقترح إلى تعزيز المساءلة أمام أصحاب المصلحة الرئيسيين، وإعطاء المجتمع/أولياء الأمور مساحة أكبر للتعبير عن آرائهم في وضع السياسات، ووضع ميثاق أفضل بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والمدارس، وتحسين الإدارة داخل الإدارات والمديريات التعليمية، وتعزيز قدرة المواطن/المستخدم على مستوى المنظومة التعليمية.

ه. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

41. سيتم تشكيل لجنة تسيير لتقديم إرشادات شاملة بشأن السياسات لتنفيذ المشروع في سياق البرنامج الشامل لإصلاح التعليم. وستكون لجنة التسيير مسؤولة عن حل أي مشكلات مهمة قد تنشأ فيما يتعلق بالتنفيذ، بالإضافة إلى مراجعة سير العمل في المشروع (برنامج الإصلاح العام) والموافقة على خطط العمل السنوية. وسيرأس هذه اللجنة مسؤول رفيع المستوى في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني يعينه الوزير بصفة دورية، وتضم هذه اللجنة سكرتارية لضمان العمل المنتظم ووضع تقارير بشأن



نواتج الاجتماعات. وتضم هذه اللجنة 7 أعضاء من بينهم على الأقل ممثل من المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي التابع لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وممثل من وزارة الاستثمار والتعاون الدولي؛ وممثل من وزارة المالية؛ ومدير وحدة تنسيق المشروع (بحكم منصبه) وسيتم الاتفاق على تشكيل وتكوين اللجنة أثناء مفاوضات المشروع.

42. وحدة تنسيق المشروع. سيمول هذا المشروع الوظائف اللازمة للدعم المستمر لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في تنفيذ المشروع المقترح: التنسيق الشامل لأنشطة المشروع، ويتضمن ذلك الاتصال مع المديريات/ الهيئات المنفذة التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني؛ والمتابعة والتقييم، ويشمل ذلك التحقق من المؤشرات المرتبطة بالصرف من خلال جهة خارجية مستقلة؛ ووظائف الإدارة المالية وإدارة التوريدات والتعاقدات. وتضم قائمة موظفي وحدة تنسيق المشروع: مدير المشروع؛ ومديرًا مشاركًا للمتابعة والتقييم؛ ومسؤولًا فنيًا للمتابعة والتقييم (حسب الحاجة)؛ ووحدة للإدارة المالية وإدارة التوريدات والتعاقدات سواء من خلال شركة أو أفراد، ومسؤولي إدارة مالية ومحاسبًا؛ و4 منسقين فنيين في مجالات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتطوير الفني للمعلمين والمديرين التربويين، وتقييم الطلاب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، وسيعمل هؤلاء الفنيون في إطار من التعاون الوثيق مع المديريات/الوحدات المعنية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. وسيعمل موظفو وحدة تنسيق المشروع بنظام التفرغ (الدوام الكامل).

43. ستقوم وحدة تنسيق المشروع بأعمال التنسيق مع المديريات/الوحدات المعنية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني المسؤولة عن تحقيق المؤشرات المتفق عليها المرتبطة بالصرف. وحتى يتسنى التنفيذ على نحو سلس، سيتم تعيين مسؤول اتصال في كل وحدة/مديرية معنية ليكون مسؤولاً عن الاتصال مع وحدة تنسيق المشروع.

44. سيتم تنفيذ أنشطة المشروع المقترح في إطار من التنسيق الوثيق مع الجهات/المديريات الرئيسية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. وبالنسبة للمكون 1، ستقوم الإدارة المركزية للتعليم الابتدائي ورياض الأطفال بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بدور رئيسي لتنفيذ هذا المكون على نحو ناجح. وبالنسبة للمكون 2، سيتم إنشاء وحدة للتطوير المهني المستمر لإضفاء الصبغة المؤسسية على العديد من تدخلات التطوير المؤسسي المستمر في وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. وبالنسبة للمكون 3، سيكون المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي مسؤولاً عن التنفيذ. وستصبح عملية إعادة هيكلة المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي غاية في الأهمية حتى يتسنى تنفيذ هذا المكون بصورة ناجحة - وحتى يتسنى تحقيق النجاح للمشروع برمته، وكذلك نجاح جهود الحكومة الرامية إلى إصلاح التعليم. وبالنسبة للمكون 4، سيتم إنشاء هيئة جديدة لتكنولوجيا التعليم لتسهيل وإدارة تعميم وصيانة البنية التحتية الرقمية والإشراف والرقابة على ذلك، وكذلك برنامج دعم اتخاذ القرار. وسيكون مطلوبًا إصدار قرار وزاري لإنشاء هذه الهيئة الجديدة، وسيخضع تنظيمها وهيكلها وموظفوها لنطاق المشروع. وبالنسبة للمكون 5، ستكون وحدة تنسيق المشروع مسؤولة عن التنفيذ في إطار من الارتباط الوثيق مع الجهات/المديريات المعنية التابعة للوزارة.

45. سيتم إعداد دليل لعمليات المشروع يتضمن بصورة تفصيلية إجراءات التنفيذ بشرط أن يكون مقبولاً للبنك الدولي، وتوافق عليه لجنة التسيير في تاريخ سريان المشروع. وسيصف هذا الدليل الأدوار والمسؤوليات والإجراءات المحددة لتسهيل تنفيذ المشروع. وسيتم الاتفاق على أي تغييرات لاحقة تطرأ على دليل عمليات المشروع أثناء مدة المشروع مع البنك الدولي بموجب ما ورد في اتفاقية التمويل.

46. سيقدم فريق عمل البنك الدولي الدعم المتواصل للتنفيذ لضمان تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع المتفق عليه حسب مقياس إطار النتائج، مع الامتثال لإرشادات البنك الدولي الخاصة بالسياسات المالية والتعاقدية والوقائية.

و. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إن كانت معروفة)

لن يُمول المشروع أي أعمال مادية أو مدنية، وسيقتصر على أنشطة وتدخلات ناعمة لن يكون لها مغزى فيما يتصل بالإجراءات الوقائية.

ز. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

هيلين شهرياري، أخصائية سياسات وقائية اجتماعية
محمد فاروق إبراهيم قنديل، أخصائي سياسات وقائية بيئية

السياسات الوقائية التي قد يتم تفعيلها

السياسات الوقائية	هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01)	لا	لن ينطوي هذا المشروع على أي أعمال مدنية، وبالتالي، لن يتم تفعيل أي سياسة وقائية بيئية.
الموائل الطبيعية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.04)	لا	لن يؤثر هذا المشروع على الموائل الطبيعية أو المناطق المحمية.
الغابات - منشور سياسة العمليات (OP/BP 4.36)	لا	لن يؤثر هذا المشروع على مناطق الغابات.
مكافحة الآفات - منشور سياسة العمليات (OP 4.09)	لا	لا يشتمل المشروع على استخدام أي مبيدات حشرية.
الموارد الحضرية المادية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11)	لا	لن تتأثر الموارد الحضرية المادية.
الشعوب الأصلية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10)	لا	لا يوجد شعوب أصلية في مصر يمكن أن تتأثر بهذا المشروع.
إعادة التوطين القسرية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12)	لا	لن ينطوي المشروع على إعادة توطين.
سلامة السدود - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37)	لا	لن ينطوي المشروع على إنشاء سدود.
المشروعات على مجاري المياه الدولية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50)	لا	لن يؤثر هذا المشروع على مجاري المياه الدولية.
المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.60)	لا	موقع هذا المشروع ليس في منطقة متنازع عليها.

قضايا السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها

أ. موجز لقضايا السياسات والإجراءات الوقائية الأساسية

1. اشرح أية قضايا أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. ثم حدّد وشرح أي آثار محتملة واسعة النطاق وكبيرة و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع:
لا توجد آثار متوقعة نظرًا لأن هذا المشروع لا ينطوي على أي أعمال مدنية

2. اشرح أية آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع:
من غير المتوقع وجود آثار تخص السياسات الوقائية.

3. اشرح أية بدائل للمشروع (إذا كان مناسباً) تتم دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.
م/غ.

4. اشرح التدابير التي قام بها البلد المقترض لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. قدّم تقييماً لقدرات البلد المقترض لتخطيط التدابير
الوارد وصفها وتنفيذها.
م/غ.

5. حدّد الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة المباشرة، ثم اشرح الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية،
مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع.

يتمثل أصحاب المصلحة الرئيسيون في: الطلاب الملحقين بالصف الأول والصف الثاني في مرحلة رياض الأطفال، ومعلمي هذين
الصفين، والمديرين التربويين، والموجهين بحسب خطط التعميم؛ وموظفي المركز القومي للاختبارات والتقويم التربوي، وطلاب
الصف الرابع والصف الثالث الإعدادي؛ وطلاب الصف الأول إلى الثالث الثانوي؛ وموظفي وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني
على المستوى المركزي في الوزارة وعلى مستوى المديريات والإدارات التعليمية وفق خطط التعميم الخاصة بالبنية التحتية الرقمية؛
والطلاب وأولياء الأمور/المجتمع المستفيدين من تحسين المسؤولية على مستوى المدرسة؛ وموظفي الوزارة الذين يقومون بإدارة
المشروع الممول من البنك الدولي؛ والمواطنين المستفيدين من تحسين الاتصال ودورة استقاء الآراء التقييمية بهدف تحسين المساءلة
على مستوى المدرسة. وتم تصنيف المخاطر المتصلة بأصحاب المصلحة باعتبارها كبيرة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن
برنامج إصلاح التعليم سيؤثر بصورة نمطية على مجموعة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة والمستفيدين. ونتيجة لذلك، تضمن
المشروع إجراءات لضمان انخراط ومشاركة أصحاب المصلحة في جميع مراحل عمر المشروع.

ويتمثل أحد أهداف المكون 5 في الوعي بالتعليم وحشد أصحاب المصلحة والأطراف المعنية من أجل تشجيع الوعي والمشاركة بين
أصحاب المصلحة حول أهداف المحور الثاني لتطوير التعليم (Education 2.0). وتحقيقاً لهذه الغاية، سيدعم المكون الفرعي 5.2
"الوعي بالتعليم وحشد أصحاب المصلحة والأطراف المعنية" تعزيز الاتصال في المنظومة التعليمية. ويتضمن ذلك دعم إعداد
وتنفيذ خطة اتصالات، وأعمال مسوحات استقصائية، وغير ذلك من الأدوات لمتابعة أصوات المواطنين ومشاركتهم في إطار نطاق
المشروع بأكمله.

ب. متطلبات الإفصاح (تنبيه مهم: الأقسام أدناه لا تظهر إلا عند تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة)

ج. مؤشرات مراقبة مدى الالتزام على المستوى المؤسسي (يتم استيفاؤه عندما ينتهي اجتماع اتخاذ القرار بشأن المشروع من
وضع صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة) (تنبيه هام: الأقسام أدناه لا تظهر إلا عند تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية
ذات الصلة)

سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات

هل تم إرسال المستندات ذات الصلة بالسياسات الوقائية إلى البنك الدولي للإفصاح عنها؟



هل تم الإفصاح عن المستندات ذات الصلة داخل البلد للجمهور في مكان عام بشكل ولغة مفهومتين ويسهل على الفئات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إليه؟

جميع سياسات الإجراءات الوقائية

هل تم إعداد جدول زمني ملائم وميزانية وتحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟

هل تم إدراج التكاليف المتصلة بتدابير السياسات الوقائية في تكلفة المشروع؟

هل يشمل نظام المتابعة والتقييم الخاص بالمشروع متابعة الآثار والتدابير الوقائية ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟

هل تم الاتفاق مع البلد المقترض على ترتيبات ملائمة للتنفيذ، وهل يتجلى ذلك بشكل كاف وملائم في الوثائق القانونية للمشروع؟

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

خوان مانويل مورينو أولميديلا
كبير أخصائيي التعليم

أميرة محمد إبراهيم كاظم
أخصائي أول عمليات

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

وزارة التعاون الدولي

سحر نصر

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي

ministeroffice@miic.gov.eg

هيئات إدارة التنفيذ

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

الدكتور طارق شوقي

وزير التربية والتعليم والتعليم الفني

minister@moe.gov.eg



للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: (202) 473-1000
موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

رئيسا فريق العمل:		خوان مانويل مورينو أولميديلا أميرة محمد إبراهيم كاظم
اعتمدها:		
	المستشار المعني بالإجراءات الوقائية:	
	المدير المعني بقطاع الممارسات:	
	المدير الإقليمي:	



المراجع

- Assaad, Ragui; Krafft, Caroline Gould . 2015 . هل التعليم الابتدائي في مصر واقع أم أسطورة؟ المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- El-Kogali, Safaa El Tayeb; Krafft, Caroline Gould . 2015 . ، توسيع نطاق الفرص للجيل القادم: تنمية الطفولة المبكرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. اتجاهات التنمية؛ التنمية البشرية. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي
- Ille, Sebastian . 2015 . الدروس الخصوصية في مصر: التعليم ذو الجودة في مأزق بين الدخل المتدني، والمكانة، والتحفيز. المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
- وزارة التربية والتعليم، مصر، 2010، حالة التعليم في مصر (2010): تقرير حول المؤشرات الوطنية للتعليم، مصر
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2015. مدارس من أجل المهارات: أجندة تعلم جديدة لمصر.
- ماجد عثمان 2018، تحليل الاقتصاد السياسي للمنظومة التعليمية في مصر، ورقة عمل لم تنشر بعد تم إعدادها لأغراض إعداد المشروع.
- ريهام رزق 2016. العائد على التعليم: مقارنة حديثة من بلدان عربية، منتدى البحوث الاقتصادية
- رانيا رشدي، ومايا سيفردينغ 2015. المسح التتبعي للشباب في مصر، 2014، المجلس القومي للسكان: إيجاد الأدلة والشواهد من أجل السياسات والبرامج. القاهرة، مصر: مجلس السكان.
- البنك الدولي. 2010. *SABER Teacher Country Report*: مصر/2010: Systems Approach for Better Education Results (SABER) Country Report; 2010، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
- البنك الدولي. 2013. *SABER Student Assessment Country Report*: مصر/2013: Systems Approach for Better Education Results (SABER) Country Report; 2013، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.